

أثر تطبيق معيار عقود الإيجار على مستوى الإفصاح في القوائم المالية (دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة في مصر)

د/ أحمد حسن محمد زغلول
مدرس المحاسبة
كلية التجارة
جامعة المنصورة

أ.د/ أحمد علي غازي صقر
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة
جامعة المنصورة
الباحثة/ مهاباد غفور درويش مصطفى

مقدمة:

الرأسمالية، إضافةً إلى الدور الذي تلعبه هذه الأنشطة في الأساليب التمويلية الحديثة والموجهة نحو إصلاح الخلل في الهياكل التمويلية في الدول المطبقة بها.

تعتبر أنشطة التأجير التمويلي بصيغتها إحدى الوسائل التمويلية الحديثة التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للحصول على الأصول مشكلة الدراسة:

ونوعية المعلومات المقدمة لمتخذи القرارات، وقد تم توجيهه الاتهام إلى المعايير المتعلقة بالقياس والإفصاح في شأن التأجير التمويلي بعد الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ بسبب قصورها في توفير معلومات ملائمة تتصرف بإمكانية الاعتماد عليها.

لما كانت عقود الإيجار التمويلي بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ لها تأثير واضح في القوائم المالية للشركات التي تمارس هذا النشاط فإنه من الواجب توافر معايير يسترشد بها حال القياس والاعتراف المحاسبي لما لذلك من تأثير جوهري على كمية

وإجراءات لقياس والإفصاح عن عمليات الاستئجار يؤثر في مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة؟

ومع ذلك فإن أهمية الدراسة تتصل بأهمية علمية وعملية. من الناحية العلمية عرض العلاقة المترتبة على عمليات التأجير التمويلي ومستوى الأفصاح المحاسبي. ومن الناحية العملية بيان أفضل الوسائل لقياس والإفصاح في الشركات التي تمارس هذا النشاط.

مفاهيم التأجير وأنواعه ومزاياه وعيوبه.
٢. تحليل طرق القياس والإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية لكل من المؤجر والمستأجر.

التمويلي (أنكوليس) كشركة مؤجرة وشركة أسيك للتعدين

وفي ضوء ما سبق تمكن للباحثة صياغة المشكلة بالتساؤل الرئيس التالي:

- هل اعتمد وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بعقود الاستئجار وما يتضمنه من مبادئ

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية عمليات التأجير التمويلي خاصة مع تزايد قيمتها في السنوات الأخيرة في معظم الدول ومنها الدول العربية وضرورة الإفصاح المحاسبي عن هذه العمليات وانعكاساتها في القوائم المالية مما يؤثر في مستوى الفائدة المستمدّة من هذه القوائم في ترشيد قرارات المستخدمين الداخلين والخارجيين.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث بشكل عام إلى دراسة أثر تطبيق معيار عقود الإيجار على مستوى الإفصاح في القوائم المالية محور هذه الدراسة ومن ذلك ما يلي :

١. دراسة نظام التأجير التمويلي كأداة للتمويل سواء من حيث حدود البحث:

سوف تقصر الدراسة التطبيقية على الشركة الدولية للتأجير

كشركة مستأجرة. فروض الدراسة:

الفرض الفرعى الأول: " لا تؤدي تطبيق المعيار المحاسبي الدولى رقم (١٧) إلى زيادة فى مستوى الإفصاح فى القوائم المالية".

الفرض الفرعى الثاني: لا توجد ضرورة لتطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (١٧) على الشركات المساهمة" (لعقد التأجير التمويلي) المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية .

للاجابة على أسئلة مشكلة الدراسة تحاول الباحثة اختبار مدى قبول أو رفض الفرض التالي: " لا يوجد أثر لاعتماد و تطبيق إجراءات المعيار المحاسبي الدولى رقم (١٧) على مستوى الإفصاح فى القوائم المالية " ويطلب اختبار فرض الدراسة اختبار الفرضين الفرعيين التاليين:

خطة الدراسة :

بالإضافة إلى ماسبق سوف يتم تقسيم الدراسة إلى :

- ١- مفهوم التأجير التمويلي
- ٢- شروط عقد التأجير التمويلي
- ٣- أنواع التأجير التمويلي
- ٤- حقوق والتزامات أطراف التأجير التمويلي
- ٥- مزايا عقود التأجير التمويلي مزايا عقود التأجير التمويلي
- ٦- عيوب عقود التأجير التمويلي

١. مفهوم التأجير التمويلي:

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بتعريف التأجير التمويلي تبعاً للجوانب التي تم تناول المفهوم من خلالها، فهناك من يركز على الجوانب الاقتصادية في التعريف، ويركز البعض الآخر على الجوانب القانونية والمالية، إلا أن جميع هذه المفاهيم تحاول أن تعرض

خصائص التأجير التمويلي باعتباره مصدراً من مصادر تمويل الأصول.

تتضمن عبارة **التأجير التمويلي اصطلاحين**: الأول قانوني ويقصد به عقد تأجير آلات صناعية أو حرفية، يقوم المؤجر عادة بشرائها خصيصاً لتأجيرها، والثاني مالي

٧٥٪ من العمر الانتاجي للأصل مقابل دفعات (الإيجار) الدورية، مع الاحتفاظ المؤجر بملكية الأصل حتى نهاية العقد وأمتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل في نهاية مدة العقد أو إعادة الأصل للمؤجر أو تجديد العقد مرة أخرى، والمستأجر يتحمل مصاريف الصيانة وكافة المنافع والمخاطر المتعلقة بملكية الأصل ولا يمكن المستأجر من الإلغاء هذا العقد وأيضاً هو عقد طويل الأجل.

٣. أن يؤول الأصل في نهاية فترة العقد إلى المستأجر.
٤. أن يكون للمستأجر حق الشراء الاختياري مقابل دفع مبلغ مقابل الشراء

اقتصادي، ويقصد به ذلك العقد الذي بمقتضاه يمول أحد الأطراف مالاً لمصلحة الطرف الآخر ويحتفظ بملكيته دونحيازة حتى تمام وفاء الطرف الآخر بأقساط أصل التمويل وملحقاته.

تعريف عقود التأجير التمويلي بأنه (عبارة عن أسلوب تمويلي يقوم فيه المؤجر "المالك" الأصل بتمويل شراء أصل بطلب من المستأجر "المستثمر" بهدف استثماره لمدة لا تقل عن

٢. شروط عقد التأجير التمويلي:

- تشتمل شروط عقد التأجير التمويلي فيما يلى .
١. فترة التأجير تكون ٧٥٪ أو أكثر من عمر الأصل.
 ٢. القيمة الحالية لمدفوعات التأجير لا تقل عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للأصل.

٣. أنواع التأجير التمويلي :

ينقسم عقود التأجير التمويلي إلى نوعين

أ. التأجير التشغيلي :Operating Lease

١٠ سنوات.(عثمان، ٢٠١١، ص ٦١١).

*على المؤجر القيام ببعض الخدمات الخاصة بالصيانة، وأيضاً تحمل مخاطر التقادم، ونفقات التأمين على الأصل.

ويسمى عادة التأجير الخدمي (Service lease) هو عقد تجاري قصير الأجل يغطي مدة تقل كثيراً عن العمر الانتاجي المتوقع للأصول المؤجرة، عادة تتراوح بين ٦ -

والتأمين والتصليح والضريبة.

*المؤجر هو الذي يتحمل
تكليفات والمصاريف الصيانة

بـ. التأجير التمويلي (Financial Leasing):

التمويل في بداية مدة عقد الإيجار، كأصول والتزامات في ميزانيتهم العمومية بمبالغ مساوية لقيمة العادلة للأصول المؤجرة، ويكون معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار هو سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار، ويتحقق هذا النوع من الإيجار المزايا التالية: (عقل ٢٠٠٦، ص ٣٨).

يصنف عقد الإيجار التمويلي على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل، ، المستأجر يحصل على منافع اقتصادية من خلال استعمال الأصل المستأجر خلال معظم عمره الإنتاجي مقابل التزامه بدفع مبلغ مساو تقريباً لقيمة العادلة للأصل والمصاريف المتعلقة بالتمويل، والمستأجرون يعترفون بعقود

٤: حقوق والتزامات أطراف عملية التأجير التمويلي: (عرض ٢٠١٣، ص ٢٨)

"بـ.المستأجر" يقوم بتحديد مواصفات الأصل ويعاد استلامه ومكان استلامه بل وقد يقوم باستلامه نيابة عن المؤجر، والمستأجر يتحمل تكاليف الصيانة والتأمين للأصل، مقابل استخدام الأصل يقوم المستأجر بدفع مبالغ دورية للمؤجر تغطي جزء من (تكلفة الأصل + هامش الربح + الفوائد).
"المورد" يتولى توريد الأصل إلى المستأجر بناء على أوامر المؤجر وفي ضوء المواصفات التي قد وضعها المستأجر

تنتضح أهمية التأجير التمويلي، كوسيلة لتمويل الاستثمار، وكصناعة اقتصادية هامة ومؤثرة وفعالة، من خلال المزايا التي يحققها لأطراف العقد، والتمثلة فيما يلى
أـ."المؤجر" يتولى تمويل شراء الأصل من أمواله الخاصة أو من (مقرض آخر) وتأجيره للمستأجر مقابل إيجار دوري مع شرط احتفاظه بملكية للأصل خلال فترة التأجير.

٥. مزايا عقود التأجير التمويلي :

٢. الإعفاء الضريبي: عند عقد الإيجار المستأجر يتمتع بذات المعاملة المقررة قانوناً بالنسبة للمستأجر، وذلك طوال مدة العقد بالنسبة للرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات أو الضرائب والرسوم الأخرى. غير أنه، إذا زال سبب هذه الإعفاءات عن المستأجر فيلتزم المؤجر بالرسوم المترتبة.

(بلغاوي ، ٢٠٠٥ ،ص ٥٣)

١. أقل كلفة اقتصادية: إن أسلوب التأجير التمويلي يكون أقل تكلفة من الناحية الاقتصادية، لعملية شراء الأصل الإنتاجي نفسه، وذلك لأنه يسمح للمستأجر بتمويل استثماراته وإجراء التوسعات المطلوبة وحيازة الأصول الإنتاجية اللازمة لنشاطه دون حاجة إلى تجميد جزء كبير من أمواله كان سيدفعها ثمناً لو قام بشراء ما يحتاج إليه.

Dyckman2010,pp.828:8 ("-825),

٦. عيوب عقود التأجير التمويلي (عوجان ،٢٠١١ ،ص ٣٢).

الأصل (المطيري ٢٠١٢ ،ص ٥٤).
٣. الأصول المستأجرة تمول بنسبة ١٠٠ % بمعنى أن مبلغ الفائدة الاجمالي أعلى.

وعلى الرغم من وجود العديد من المزايا الخاصة بعقود التأجير التمويلي إلا أن لهذا النوع من العقود عيوباً عدة من أهمها:

١. بالنسبة للمستأجر فإنه يحصل على منافع ضريبية وتحمل المؤجر تكلفة التقادم والتأجير التمويلي يجعل دائماً بديلاً أكثر تكلفة ، في حال شراءه حيث تزيد أقساط الاستئجار في النهاية عن ثمن الأصل.
٢. الشركة المستأجرة قد ترغب في إدخال تحسينات فنية على

الدراسة التطبيقية:

يتمثل تجميع وعينة الدراسة في:

أسكوم المستأجرة -

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكلوليس) الشركة المؤجرة. يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة في مصر ، وخاصة تلك التي تطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) معيار عقود الإيجار سواء المؤجرة أو المستأجرة ، وقد وقع اختيار الباحثة على شركة أسيك للتعدين (أسكوم) ممثلة للشركات المستأجرة المستأجرة وشركة انكلوس ممثلة للشركات المؤجرة.

ويرجع اختيار الباحثة لهذه الشركة إلى أنها تعد من أهم الشركات الاستثمارية العاملة في القطاع

اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى فيما يخص شركة أسيك تلتزم شركة أسيك للتعدين بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الاستثماري في جمهورية مصر العربية من حيث توافر الإمكانيات والكوادر الفنية والبشرية اللازمة والتي يمكن من خلالها التصدير للخارج ووضع نموذج يحتذى به في كافة الشركات الأخرى في مصر وسوف يتم التطبيق على الشركات التالية :

شركة أسيك للتعدين (أسكوم) ممثلة للشركات المستأجرة والمطبقة للمعيار الدولي رقم (١٧) وشركة انكلوس ممثلة للشركات المؤجرة والمطبقة للمعيار المصري رقم (٢٠).

ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام اختبار t للمجموعة الواحدة (One-Sample T-TEST) عند مستوى دلالة (0.05).

جدول (١٣) اختبار t للمجموعة الواحدة للفصاحة شركة أسيك عن المعيار المحاسبي رقم ١٧

Sig	Df	T	الشركة
.٠١٠	٢	١٠٠٢٨	أسيك للتعدين

والخاص بالفصاحة عن بنود عقود الإيجار، وللحصول على مدى التزام شركة أسيك للتعدين عن الالتزام بالفصاحة عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالفصاحة عن بنود عقود الإيجار فقد تم تقسيم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (١٤) تبين أن قيمة (Sig) المرتبطة بالفصاحة عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٠٠٠٧) أي أنها دالة إحصائية، مما يعني أن شركة أسيك للتعدين تلتزم بالفصاحة عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالفصاحة عن بنود عقد الإيجار الرأسمالية.

جدول (١٤) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالفصاحة عن بنود عقد الإيجار الرأسمالية شركة أسيك

Sig	Df	t	الشركة
.٠٠٧	٢	١١.٠٠٥	أسيك للتعدين

الفرضية الفرعية الثانية:

ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (١٥) تبين أن قيمة (Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٠٠١٣)، أي أنها دالة إحصائية، مما يعني أن شركة أسيك للتعدين تتلزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية.

تلزم شركة أسيك للتعدين بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار التشغيلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام تحليل t للمجموعة الواحدة (One-Sample T-TEST) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.

جدول (١٥) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية شركة أسيك

Sig	df	T	الشركة
.٠١٣	٢	٨.٦٦٠	أسيك للتعدين

الفرضية الفرعية الثالثة:

ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (١٦) تبين أن قيمة (Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٠٠١٥)، أي أنها دالة إحصائية، مما يعني أن شركة أسيك للتعدين تتلزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية والتمويلية.

تلزم شركة أسيك للتعدين بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام تحليل t للمجموعة الواحدة (One-Sample T-TEST) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول (١٦) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية والتمويلية

Sig	DF	T	الشركة
.٠١٥	٢	٨.٠٠٠	أسيك للتعدين

والعمليات التشغيلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام اختبار t One-Sample T-TEST للمجموعة الواحدة (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار عن الأصول الرأسمالية دلالة (0.05).

جدول (١٧) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) شركة إنكوليس

Sig	Df	T	الشركة
.٠٥٤	٢	٤.١١٠-	الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)

الإيجار فقد تم تقسيم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: تلتزم الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار الرأسمالية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولاختبار هذه الفرضية الفرعية الأولى قامت الباحثة باستخدام تحليل t للمجموعة الواحدة (One-Sample T-TEST) عند مستوى دلالة (0.05).

ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (١٧) تبين أن قيمة

الفرضية الرئيسية الأولى فيما يخص شركة إنكوليس تلتزم الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار عن الأصول الرأسمالية.

من خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (١٧) تبين أن قيمة (Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٤.١١٠-) أي أنها دالة إحصائية، وهذا يعني أن الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) تلتزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقود الإيجار، وللحظق من مدى التزام الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالالتزام بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقود

(١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار الرأسمالية؛ مما يؤثر على الإفصاح عن بنود القوائم المالية الخاصة بالشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بشكل سلبي.

(Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤٢٣) تساوي (٠.٥٧)، أي أنها غير دالة إحصائياً، مما يعني أن الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) لا تلتزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم

جدول (١٨) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار الرأسمالية شركة إنكوليس

Sig	df	T	الشركة
.٤٢٣	٢	١.٠٠٠	الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)

الفرضية الفرعية الثانية:

(Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤٢٣) تساوي (٠.٥٧)، أي أنها غير دالة إحصائياً، مما يعني أن الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) لا تلتزم بشكل فعال بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية؛ مما يؤثر على الإفصاح عن بنود القوائم المالية الخاصة بالشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بشكل إيجابي.

تلتزم الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار التشغيلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ولاختبار هذه الفرضية الفرعية الثانية قام الباحث باستخدام تحليل t للمجموعة الواحدة (One-Sample T-TEST) عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (١٩) تبين أن قيمة

جدول (١٩) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية شركة إنكوليس

Sig	df	T	الشركة
.٠٥٧	٢	٤.٠٠٠-	الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)

الفرضية الفرعية الثالثة:

تلتزم الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٠.٣٥) أي أنها دالة إحصائية، مما يعني أن الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) تلتزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية والتمويلية؛ مما يؤثر على الإفصاح عن بنود القوائم المالية الخاصة بالشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بشكل إيجابي.

جدول (٢٠) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية والتمويلية شركة إنكوليس

Sig	df	T	الشركة
.٠٣٥	٢	٥.١٩٦-	الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)

نتائج الدراسة التطبيقية:

الفرضية الفرعية الأولى:

مستوى دلالة (٠.٠٥) لاختبار الفرضية الفرعية الأولى.
* ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (١٤) تبين أن قيمة (Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٠.٠٧) أي أنها دالة إحصائية، مما يعني أن شركة أسيك للتعدين تلتزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم

* تلتزم شركة أسيك للتعدين بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار الرأسمالية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
* ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام t لتحليل المجموعة الواحدة (One-Sample T-TEST) عند

- جدول (٤) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار

(Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٠٠١٣)، أي أنها دالة إحصائية، مما يعني أن شركة أسيك للتعمدين تتلزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية.

- جدول (٥) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية شركة أسيك

(Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٠٠١٥)، أي أنها دالة إحصائية، مما يعني أن شركة أسيك للتعمدين تتلزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية والتمويلية.

- جدول (٦) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية والتمويلية

- (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار الرأسمالية.

***الفرضية الفرعية الثانية:**

تلتزم شركة أسيك للتعمدين بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار التشغيلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام تحليل t للمجموعة الواحدة (One-Sample T-TEST) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.* ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (٦) تبين أن قيمة

***الفرضية الفرعية الثالثة:**

تلتزم شركة أسيك للتعمدين بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام تحليل t للمجموعة الواحدة (One-Sample T-TEST) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.* ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (٦) تبين أن قيمة

***الفرضية الرئيسية الأولى فيما يخص شركة إنكوليس**
 *تللزم الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٠٠٥٤) أي أنها دالة إحصائية، وهذا يعني أن الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) تلتزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقود الإيجار، وللتحقق من مدى التزام الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالالتزام بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقود الإيجار فقد تم تقسيم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (١٨) تبين أن قيمة (Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٤٢٣). أي أنها غير دالة إحصائية، مما يعني أن الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) لا تلتزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار الرأسمالية؛ مما يؤثر على الإفصاح عن بنود

***الفرضية الرئيسية الأولى فيما يخص شركة إنكوليس**
 *تللزم الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار عن الأصول الرأسمالية والعمليات التشغيلية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$).
 * ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام اختبار t للمجموعة الواحدة (One-Sample T-TEST) عند مستوى دلالة (0.05).

- جدول (١٧) اختبار t للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) شركة إنكوليس

*من خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (١٧) تبين أن قيمة

***الفرضية الفرعية الأولى:**

*تللزم الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار الرأسمالية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$).

*ولاختبار هذه الفرضية الفرعية الأولى قامت الباحثة باستخدام تحليل t للمجموعة الواحدة (One-Sample T-TEST) عند مستوى دلالة (0.05).

القواعد المالية الخاصة بالشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بشكلٍ سلبي.

*الفرضية الفرعية الثانية:

*تلتزم الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار التشغيلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

*ولاختبار هذه الفرضية الفرعية الثانية قام الباحث باستخدام تحليل One-*t* للمجموعة الواحدة (Sample T-TEST عند مستوى دلالة (٠.٠٥)).

*ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (١٩) تبين أن قيمة (Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٠.٠٣٥) أي أنها دالة إحصائيةً، مما يعني أن الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) تلتزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية

شركة إنكوليس

*الفرضية الفرعية الثالثة:

*تلتزم الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) الخاص بمحاسبة عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

*ولاختبار هذه الفرضية الفرعية الثالثة قامت الباحثة باستخدام تحليل One-*t* للمجموعة الواحدة (Sample T-TEST عند مستوى دلالة (٠.٠٥)).

- جدول (١٨) اختبار *t* للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار الرأسمالية شركة إنكوليس

(١٧) تساوي (٠.٠٥٧) أي أنها غير دالة إحصائيةً، مما يعني أن الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) لا تلتزم بشكلٍ فعالٍ بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية؛ مما يؤثر على الإفصاح عن بنود القواعد المالية الخاصة بالشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بشكلٍ إيجابي.

- جدول (١٩) اختبار *t* للمجموعة الواحدة للالتزام بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية شركة إنكوليس

*ومن خلال قراءة النتائج كما في الجدول رقم (٢٠) تبين أن قيمة (Sig) المرتبطة بالإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) تساوي (٠.٠٣٥) أي أنها دالة إحصائيةً، مما يعني أن الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) تلتزم بالإفصاح عن بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) والخاص بالإفصاح عن بنود عقد الإيجار التشغيلية

الخاصة بالشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) بشكل إيجابي.

والتمويلية؛ مما يؤثر على الإفصاح عن بنود القوائم المالية
النتائج والتوصيات:

- **النتائج :**

المستأجر يحصل فعلاً على المنافع والعوائد عند استخدام الأصل المستأجر خلال معظم مدة العمر الإنتاجي، مقابل التزامه بدفع مبلغ يساوي تقريباً القيمة السوقية العادلة للأصل بالإضافة إلى أعباء التمويل.

١- يعتبر مصدر تمويل طويل الأجل بتكلفة أقل من مصادر التمويل الأخرى للحصول على التجهيزات الرأسمالية الحديثة .

٢- في حالة عقود التأجير التمويلي فإن الجوهر والحقيقة المالية للعقد يدلان على أن **ثانياً: التوصيات:**

١- ضرورة الاعتراف بالأصول موضوع عقود التأجير التمويلي متوسط وطويل الأجل كأصول، وإثبات حق استعمالها بالقواعد المالية للمستأجر، وأدراجه ضمن أصوله.

قائمة المراجع
المراجع باللغة العربية:

- ١- من الضروري إنشاء الشركات الخاصة بتأجير الأصول الرأسمالية الضخمة بهدف خلق سوق تأجير تمويلي لتزويد الشركات المقاولات والإنشاءات بالتجهيزات الرأسمالية .
- ٢- دليل وكتاب التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢٠١٣) النسخة الثالثة.

١. (السلمى، باسم محمد عبدالطيف محمد، ٢٠٠٨)، "المعالجة المحاسبية لنشاط التأجير التمويلي وتأثيرها على المعاملة الضريبية" رسالة ماجستير غير

٧. عوض، عزمي وصفي، ٢٠١٣، "أثر استخدام أداة التأجير التمويلي للبنوك الإسلامية الفلسطينية على المؤشرات المالية دراسة تطبيقية على الفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠٠٨)"، *المجلة العربية للدراسات الادارية والاقتصادية*، العدد الثالث.
٩. بلعاوي، صفاء عمر خالد، ٢٠٠٥، "النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.
٨. المطيري، علي عوض عبيد، ٢٠١٢، " مدى التزام شركة الخطوط الجوية الكويتية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (١٧) محاسبة عقود الإيجار - دراسة حالة" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط.
- ٣ - جزار، سمير، ٢٠٠٨، "*المشاكل المحاسبية المعاصرة*" الطبعة الثانية، مطبعة جامعة طنطا.
- ٤ - عقل، مفلح محمد، ٢٠٠٦، "*مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*" ، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
٥. عثمان، بسام أحمد، ٢٠١١، "*التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات السكك الحديدية*" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧ العدد الثالث.
٦. عوجان، وليد هويميل، ٢٠١١، "*عقد التأجير التمويلي وعقد الإجارة المنتهية بالتمليك* - دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون" ، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد ٣، العدد ٣.

بـ. المراجع باللغة الإنجليزية

accounting", 5th edition,
Mc Geaw-Hill companies.

1. Dyckman, R. Thomas *and Charles J. Davis and Roland E., Dukes*, 2010, "*intermediate*

